ان تاء التانيث في مثل ذلك قد اعتد بها فان الاجماع على صرف
فرازنة لانه مثل كراهيه وطواعيه وبابه وليس يفارق هذا الباب
الذي يقول له الابتاء التانيث والا فقد ورد اذا مثل رفي الواحد
ولا يصح ان يقال انه لا نظير له في الاحاد وهو الذي يجب به القلل
في صرف فرازنة وشبهه فانه يقول حرج بزياده التاء الى زنة الواحد
الذي هو كراهيه وطواعيه فلذلك صرف فاعتد بتاء التانيث في خروج
هذه البنيه عن صيغة الجمع الى صيغة الواحد فكيف يجعل تاء التانيث
في باب فعل غير مخرجه له عن صيغه الجمع الى صيغة الواحد وهل هذا الا
تناقض بين واذا قيل صيغه منتهى الجموع كان التعليل قيد في
قيامه مقام علتين اوضح من قولنا لا نظير له في الاحاد واندفع
هذا النقض الذي لا جواب له واما فرازنة فمنصرف لان شرط هذه الصيغه
المعتبره ان يكون نظيرها الا نها اذا كانت بالها شابهت كراهيه وطواعيه
لفظا ومعنى فكان اجراها مجراها اجدر وحضاجر علما للضبع غير منصرف
لانه منقول عن الجمع ووجه وروده ان يقال حضاجر اسم الضبع مفرد فكيف
امتنع من الصرف وهو مفرد ولا يجوز ان يقال وهو صيغه منتهى الجموع لان
ذلك شرط الجمع المانع فلا يوجد الشرط على انفراده سببا فلا بد من تحقق
الجمعيه التي هي سبب والشرط جمعا فلذلك قيل لانه منقول عن الجمع كالاسما
المنقوله عن الصفه مامع منع مانع كحائم ولذلك لو سمي بساجد كان ممتنعا
من الصرف باعتبار الجمع المشروط بما ذكر فحضاجر اذن كما اذا سمي به رجل
حضاجر في الاصل جمع لحضجر والحضجر العظيم البطن فاذا سمي الضبع بحضاجر
كان كتسميه رجل بساجد فكما ان ساجد لا ينصرف عند ذلك فكذلك

حضاجر

حضاجر وسراويل في هذا الاعتراض على هذا الباب اشكل
من حضاجر اذ الم يصرف ولذلك اضطرب فيه فقال قوم اعجمي
حمل على موازنه في العربيه كمصابيح فاجري مجراه تشبيها
له به لما لم يكن من جنس كلامهم اتبعوه مشابهة محمولوه
عليه ويلزم هؤلا ان يقولوا الجمع وما اشبه الجمع وكذلك يقول
بعضهم وقال قوم هو عربي ولكنه جمع في التقدير فجعلوا
سراويل في التقدير جمعا لسروال ثم اطلق اسم جنس على هذه
الاله المفرده وهو يفيد في الاسما الاجناس فان مثل ذلك لم يثبت
الا في الاعلام وجوابهم ان مثل هذه الصيغه لم تمنع الا اذا كان
جمعا وذلك معلوم بالاستقراء كلامهم وقد ثبت منعها
هاهنا فوجب حملها على الجمع تقديرا وان كان مخالفا للقياس
مراعاة لما علم من كلامهم في هذه القاعده واذا صرف فلا اشكال
على ما ذكرناه لانا قلنا الجمع المانع شرطه صيغه منتهى الجموع
وقد فقدها هنا كونه جمعا فلا اثر للشرط عند فقدان السبب
واما من قال العله كونه لا نظير له في الاحاد فالاشكال عليه وارد
صرف أو لم يصرف نحو جواربة وخفا وجزا مثل قاض بالاخلاق بين
النحويين في اللفظ وان اختلف في التقدير فسيبويه واصحابه
يزعمون انه غير منصرف وان التنوين فيه تنوين عوض وبعضهم
يزعم انه منصرف لعدم الموجب لمنع الصرف ويستدل هؤلا على هذا
بانه لو كان فيه مانع من الصرف لم يكن الا الجمع وشرط الجمع ان
يكون بعد الالف حرفان فصاعدا وليس بعد الالف هاهنا الا
حرف واحد فانتفى الشرط المانع فوجب الصرف لذلك وصار حرفه
كحرف كلام وسلام مما وقع فيه بعد الالف حرف واحد والصحيح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)